اقتصاد

الجفاف يضرب فرص العمل في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يضغط الجفاف الذي يشهده المغرب للعام الخامس على التوالي، بقوة على سوق العمل، حيث تبين فقدان 150 ألف فرصة عمل في الأرياف، معظمها مصنف ضمن العمل غير المصرح عنه، ما ساهم في رفع معدل البطالة إلى 13،7 في المائة. وساهم فقدان فرص عمل في الأرياف في الربع الأول من العام الحالي، حسب تقرير المندوبية السامية الصادر الجمعة، في تراجع حجم التشغيل الإجمالي بـ80 ألف فرصة عمل، رغم إحداث 78 ألف فرصة عمل في المدن.

وتفيد بيانات المندوبية أنه باستثناء قطاع الفلاحة والغابة والصيد الذي فقد 206 آلاف فرصة عمل، ساهمت القطاعات الاقتصادية الأخرى في إحداث مناصب الشغل، حيث أحدث قطاع الخدمات 63 فرصة عمل، متبوعا بقطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية بـ34 ألف فرصة عمل وقطاع البناء والأشغال العمومية 25 ألف فرصة عمل.

واتضح أن عدد العاطلين بلغ 1،64 مليون عاطل على الصعيد الوطني، بزيادة وصلت إلى 96 ألف عاطل في الربع الأول من العام الجاري، 59 ألفا منهم بالمدن و38 ألفا بالأرياف. وقد انتقل معدل البطالة من 12،9 في المائة في الربع الأول من العام الماضي، إلى 13،7 في المائة في الربع الأول من العام الحالي، بعدما قفز معدل البطالة بالمدن من 17،1 في المائة إلى 17،6 في المائة ومن 5،7 في المائة إلى 6،8 في المائة في الأرياف.

غير أن بيانات المندوبية السامية للتخطيط تؤكد حقيقة مفادها الارتفاع الكبير لمعدل البطالة بين الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 عاما، حيث يصل إلى 35،9 في المائة، بينما يبلغ بين الأشخاص الحاصلين على شهادة جامعية 20،3 في المائة والنساء 20،1 في المائة.

ويعتقد محمد الهاكش، الخبير في القطاع الزراعي، أن دور الزراعة حاسم في توفير فرص العمل وتحديد معدل البطالة، غير أن فرص العمل تبقى هشة، خاصة في الأرياف التي لا تعرف نوعا من الامتثال العام لتشريعات العمل والحماية الاجتماعية.

ويؤكد لـ «العربي الجديد» أن فقدان فرص عمل الفلاحة يفضي إلى توسيع دائرة البطالة على الصعيد الوطني، خاصة في ظل عدم توفير الصناعة لفرص شغل كافية، بل إن هناك صناعات بالنظر لاعتمادها على التكنولوجيات الحديثة لا تتيح فرص عمل مهمة رغم الاستثمارات الكبيرة.

ويأتي معدل البطالة كي يؤكد المستوى المرتفع الذي بلغه في العام الماضي، حين قفز إلى 13،3 في المائة، وهو مستوى لم يعرفه المغرب منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي. ويرد صندوق النقد الدولي في تقرير صادر عنه الأربعاء، القفزة القوية التي ميزت البطالة إلى ندرة المياه التي يعاني منها القطاع الزراعي، رغم مواصلة قطاع الخدمات في توفير فرص عمل، غير أنه ذلك لم يكف لامتصاص الخسائر الناجمة عن الأزمة التي تعرفها الزراعة، في وقت لم يوفر قطاعا البناء والصناعة فرصة عمل كافية في الأعوام الأربعة الأخيرة.

ويشدد تقرير صندوق النقد الدولي حول أداء الاقتصاد المغربي، على أن فقدان فرصة عمل مهمة في القطاع الزارعي يجد تفسيره في تدهور مؤشرات سوق العمل في ذلك القطاع بالنسبة للنساء اللواتي كن يمثلن قبل ثلاثة أعوام 52 في المائة ضمن النساء العاملات، مقابل 29 في المائة للرجال.

مزارعون في الصين، 25 إبريل 2024 (Getty)

ارتفاع أسعار الغذاء

ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) لأسعار الغذاء العالمية للشهر الثاني على التوالي في إبريل/ نيسان، بعد أن طغى ارتفاع أسعار اللحوم والزيوت النباتية والحبوب على تأثير انخفاض أسعار السكر ومنتجات الألبان. وذكرت المنظمة الجمعة أن مؤشرها للأسعار، الذي يقيس التغيرات في أسعار السلع الغذائية الأولية الأكثر تداولاً عالمياً، سجّل في المتوسط 119,1 نقطة في إبريل، ارتفاعاً من مستوى معدل بلغ 118,8 نقطة في الشهر السابق. ووصل المؤشر إلى أدنى مستوى له في ثلاث سنوات في فبراير/ شباط، مع استمرار التراجع في أسعار المواد الغذائية بعد ذروة غير مسبوقة بلغتها في مارس/ آذار 2022 مع بداية الغزو الروسي لأوكرانيا المصدرة للمحاصيل.

بنوك إسرائيلية في مهب خفض التصنيف الائتماني

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

خفضت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للسندات الإذنية للبنكين الرئيسيين الإسرائيليين لئومي وهبوعليم من مستقر إلى سلبي. يأتي ذلك بعد أسبوعين من قيام الوكالة بتخفيض توقعات التصنيف لإسرائيل بمقدار درجة واحدة إلى A+. وقالت الوكالة إنه «نعتقد أن زيادة المخاطر الجيوسياسية وظروف الاقتصاد الكلي قد يكون لها مع مرور الوقت تأثير سلبي على الصناعة المصرفية المحلية عامة وعلى بنك هبوعليم ولئومي خاصة. وقد يكون هناك تأثير، من بين أمور أخرى، على مدى الطلب على الائتمان ومدى خسائر الائتمان ونسب رأس مال البنوك».

وذكرت وكالة التصنيف في بيان نشره موقع «كالكاليست» الإسرائيلي أن توقعات التصنيف السلبي تعكس خطر توسيع الحرب، والمزيد من التخفيض في تصنيف إسرائيل وتآكل الوضع الائتماني للمصارف في الأشهر الـ 12-18 المقبلة. ويظل تصنيف البنوك نفسها وديونها عند AAA، لكن الوكالة خفضت تصنيف السندات الإذنية للبنكين الرئيسيين من AA إلى AA ناقص. تم إجراء التحديث الحالي لبنك هبوعليم ولئومي فقط، نظرًا إلى أن توقعات التصنيف للبنوك الأخرى قد تم تخفيضها بالفعل إلى سلبية في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي، بعد وقت قصير من بدء الحرب، بينما ظل تصنيف البنكين الرئيسيين مستقرًا.

وكتبت الوكالة في نوفمبر، في إشارة إلى البنكين الرئيسيين، أن «الوضع التجاري لبنك هبوعليم ولئومي سيسمح لهما بالتعامل جيدًا نسبيًا مع التحديات الحالية».

واعتبر الموقع الإسرائيلي أنه ليس من المستغرب أن يعم التخفيض البنوك، حيث إن التصنيف المرتفع للبنوك يعتمد على سيناريو أنه في حال وقوعها في مشكلات، ستدعمها الدولة لمنع انهيارها، ومن ثم يتأثر تصنيفها بسياسة الدولة. وعندما خفضت وكالة موديز تصنيف إسرائيل في وقت سابق من هذا العام، تم بعد فترة وجيزة تخفيض تصنيفات البنوك أيضًا، إلا أن وكالة ستاندرد آند بورز اتخذت خطوة أكثر تأنيًا، ولم تتسرع في خفض التصنيف الائتماني للبنوك، بل اكتفت بتخفيض النظرة المستقبلية إلى سلبية، وخفض تصنيف السندات الإذنية للبنوك الكبيرة بحيث أصبح الآن تصنيفها هو تصنيف البنوك المتوسطة الحجم نفسه.

أخبار

سعر النفط الكويتي يتراجع 3,18 دولارات

تراجع سعر برميل النفط الكويتي بمقدار 3,18 دولارات، ليبلغ 85,63 دولاراً للبرميل، في تداولات يوم الخميس، مقابل 88,81 دولاراً في تداولات يوم الثلاثاء الماضي. وفي الأسواق العالمية، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 23 سنتاً، لتبلغ 83,67 دولاراً للبرميل، في حين انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 5 سنتات، لتبلغ 78,95 دولاراً.

ارتفاع التضخم في تركيا قرب 70%

أظهرت بيانات رسمية الجمعة أن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في تركيا ارتفع إلى 69,8 في المائة في إبريل/ نيسان، مسجلاً مستوى أقل قليلاً من التوقعات، لكنه الأعلى منذ أواخر 2022 بسبب الزيادات الكبيرة في أسعار التعليم والمطاعم والفنادق. ووفقاً لمعهد الإحصاء التركي، بلغ تضخم أسعار المستهلكين 3,18 في المائة في إبريل على أساس شهري مقارنة بـ 3,16 في المائة في مارس/ آذار. وكان أكبر ارتفاع سنوي في أسعار المستهلكين في قطاع التعليم، إذ ارتفعت الأسعار 103,86 في المائة، يليه قطاع المطاعم والفنادق 95,82 في المائة. وارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية 68,50 في المائة.

معدل البطالة في منطقة اليورو مستقرّ

بقي معدّل البطالة في منطقة اليورو مستقرّاً في آذار/مارس، عند المستوى ذاته للأشهر السابقة، أي بنسبة 6,5 في المائة من القوى العاملة، ما يعني أنّه لا يزال عند

أدنى مستوياته التاريخية رغم الوضع الاقتصادي القاتم. ووصل المؤشر إلى أدنى مستوياته مذ بدأ مكتب الإحصاءات الأوروبي جمع هذه البيانات في نيسان/إبريل 1998 للدول التي اعتمدت العملة الموحّدة، وفقاً للأرقام التي نشرها يوروستات الجمعة. وانخفض معدّل البطالة على أساس سنوي بمقدار 0,1 نقطة في آذار/مارس. وأما ما يخص لاتحاد الأوروبي كله، فقد انخفضت نسبة العاطلين عن العمل انخفاضاً طفيفاً في آذار/مارس إلى 6 في المائة مقارنة بـ6,1 في المائة في شباط/فبراير.

تباطؤ نشاط الأعمال غير النفطية في الإمارات

أظهر مسح تراجع نمو أنشطة الأعمال غير النفطية في الإمارات في إبريل/ نيسان إلى أدنى مستوى في ثمانية أشهر وسط تأثر مبيعات الشركات وإنتاجها بتداعيات أسوأ عواصف تشهدها البلاد في 75 عاماً. وتباطأت قراءة مؤشر ستاندرد اند بورز غلوبال لمديري المشتريات في الإمارات، المعدل في ضوء العوامل الموسمية، إلى 55,3 نقطة في إبريل وهي أدنى قراءة منذ أغسطس/ آب من العام الماضي، لكنها ظلت فوق مستوى 50 نقطة الذي يفصل بين النشاط والركود.

زراعة

مبيدات محظورة في اليمن

شبكات نافذة تستخدم التهريب ثقباً أسود للإثراء

تتعرض الأسواق اليمنية إلى إغراق بعدد كبير من المبيدات التي زادت مع ارتفاع حدة التهريب وتورط شبكات نافذة في استقدام مبيدات محظورة وسامة

عدن ـ **محمد راجح**

يعيش اليمن منذ أيام على وقع أزمة المبيدات المحظورة التي تغزو الأسواق المحلية في ظل تعطيل بعض الدوائر والأجهزة المختصة بتنظيم تجارة المبيدات، وسط تدخل قيادات ومسؤولين نافذين في صنعاء أدى إلى استحداث إدارة عامة مخالفة للقانون اليمني يديرها تجار المبيدات أنفسهم خارج الرقابة الحكومية.

وفي الوقت الذي تغرق فيه الأسواق المحلية في اليمن بالمبيدات، منها المحظورة التي يمنع القانون اليمني تداولها لأضرارها البالغة على صحة الإنسان وتدمير التربة والأراضي الزراعية، يواجه الكثير من المزارعين تحديات بالغة في توفير احتياجاتهم من المستلزمات الزراعية لارتفاع تكاليفها أكثر من خمسة أضعاف خلال سنوات الحرب الماضية.

بحصي «العربي الجديد»، تداول أكثر من 200 نوع من المبيدات في الأسواق اليمنية التي تغرق بالأصناف المهربة والمحظورة التي تشكل النسبة الكبرى من أنواع المبيدات المتداولة، في حين تكشف وثائق مسربة اطلع عليها «العربي الجديد»، عن استيراد نحو 14 مليون لتر من المبيدات خلال العام الماضي، تركز معظمها في مناطق نفوذ الحوثيين. مصادر زراعية مسؤولة، فضلت عدم الكشف عن هويتها، أكدت لـ«العربي الجديد»، أن هناك نافذين يستخدمون سلطاتهم لخدمة مجموعة من تجار المبيدات والأسمدة سواء في تشكيل غطاء لهم لتهريب وإدخال كثير من الأصناف والأنواع التي يعتبر بعضها محظوراً ليس محلياً فقط بل دولياً، أو في إجبار الجهات المعنية على التساهل في إجازة توريدها وإدخالها من المنافذ الجمركية. في حين تشير جهات زراعية معنية إلى تداول حوالي 170 نوعاً من المبيدات وفق القائمة المسموح بها من قبل اللجان والهيئات المختصة. الأنواع المسموح بها من المبيدات بحسب مختصين زراعيين هي التي تتكون من مادتين رئيسيتين أهمهما «الأسمدة المركبة» والتي تتكون من ثلاثة عناصر هي «الفوسفور والبوتاسيوم والنيتروجين»، وهناك أيضاً ما يسمى «بالأسمدة الأساس» مثل اليوريا والكثير من العناصر الكيميائية المتخصصة حسب الغرض ونوع التربة. الباحث الزراعي نايف حمران، يوضح لـ«العربي الجديد»، أن التوسع الحاصل في زراعة القات واستقطاعه لمساحة واسعة من الأراضي على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى ساهم بشكل كبير في إغراق الأسواق المحلية بعشرات الأصناف والأنواع من المبيدات التي يتم استخدامها في زراعة «القات»، مشيراً إلى استخدام أكثر من 30 نوعاً من المبيدات في رش أشجار نبتة «القات» لتسريع إنضاجها ونموها وتكاثرها وتحسين جودتها بحسب اعتقاد الكثير من مزارعي «القات».

ويشير حمران إلى أن مشكلة التهريب في توسع وانتشار أصناف متعددة من المبيدات المحظور تداولها بموجب القانون اليمني مع تكون شبكة من التجار والمسؤولين النافذين يشرفون على توريدها وتهريبها وتداولها في الأسواق.

الباحث الاقتصادي رشيد الحداد، يتحدث لـ«العربي الجديد»، عن بروز شبكات تنشط في الساحل الغربي لليمن ساهمت بشكل كبير في انتشار مختلف أنواع المبيدات التي يعتبر معظمها مجهول المصدر، مشيراً إلى بعض الأنواع الإسرائيلية التي يتم إدخالها عبر أرياف منطقة «العقبة» في الأردن حيث يتم تداولها وبيعها بعيداً عن أعين الرقابة، في حين يرجح الخبير الجيولوجي والاستشاري في الموارد الطبيعية، عبد الغني جغمان، لـ«العربي الجديد»، سبب توسع وانتشار المبيدات والأسمدة وتهريبها بشكل كبير ومستمر إلى الصراع المحلي في اليمن، إضافة إلى عدم تطبيق أي معايير من الرقابة والإشراف على استيرادها أو حتى استخدامها. من جانبها، أكدت وزارة الزراعة والري والثروة السمكية في صنعاء، أنها «تابعت ما أثير حول دخول شحنة مبيدات مسرطنة، تضمنت، كما قالت، الكثير من المعلومات الخاطئة وغير العلمية حول طبيعة تلك الشحنة واستخداماتها، فيما الوثيقة التي نُشرت مرتبطة بتاخير معاملات التجار وصادرة عن جهة غير مختصة في تصنيف المواد، ونفت الوزارة إدخال أي شحنات مبيدات مستوردة من إسرائيل، وأنها لن تسمح بذلك على الإطلاق، بينما تحدثت مصادر مطلعة أنه تم التحفظ على الشحنة لاستخدامها تحت الإشراف المباشر من قبل الجهات المختصة.

وكشفت وثائق مسربة، اطلع عليها «العربي الجديد»، عن تدخل قيادات نافذة وتوجيهها للجهات المعنية الموافقة على مرور شحنة مبيدات كانت محتجزة في أحد المنافذ الجمركية لكونها تحتوي على أصناف محظورة ليس فقط محلياً بل دولياً مثل مبيد «بروميد الميثيل»، وهذا المبيد عبارة عن مركب كيميائي غازي شديد السمية، كان يستخدم في إطفاء الحرائق خصوصاً حرائق محركات الطائرات، وتم حظره كمبيد زراعي منذ العام 2005، ومنع تداوله عالمياً. بحسب خبراء ومختصين فإن لهذا المبيد أضراراً بالغة لا تقتصر على الجانب الصحي فقط، إذ يؤثر استخدامه بشكل كبير على التربة التي تصبح بحاجة لمعالجة من أضراره، وقد يصل الأمر إلى أن تصبح غير صالحة للزراعة. بدوره، يشرح المستشار القانوني اليمني خالد عدنان، لـ«العربي الجديد»، أن القانون اليمني يحظر على أي شخص مزاولة أي عملية من عمليات تداول المبيدات ما لم يكن حاصلاً على ترخيص مسبق من الجهة المختصة، لذا فإن المشكلة وهذه الأزمة المتفجرة حالياً بدأت من تعطيل الأجهزة الحكومية المتخصصة، والإخلال بالقوانين النافذة التي تنظم توريد المبيدات بحسب الاحتياج الزراعي لها.

مزارع فراولة في صنعاء، 23 مايو 2023 (محمد حويس/ فرانس برس)

مبيدات محظورة تلحق أضراراً بصحة الإنسان وترهف التربة

6,8

مليارات دولار حجم التجارة بين تركيا وإسرائيل خلال العام 2023، غالبيتها صادرات تركية، فيما تم تصدير شحنات خلال الشهرين الأولين من 2024 بقيمة 714 مليون دولار

سورية

التوتر مع طهران يعمق أزمة المحروقات

دمشق ـ **العربي الجديد**

تكشف مصادر خاصة من العاصمة السورية لـ«العربي الجديد» أن القلق الإيراني تزايد خلال الأسبوع الماضي، بعد «تكلؤ وزراء بحكومة بشار الأسد» في تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع إيران، لأن المشروعات الإيرانية بحسب المصادر لن تدفع أموالاً للخزينة السورية بل ستستوفي الديون المتراكمة منذ عام 2013 والمقدرة بنحو 50 مليار دولار، وسورية بأمسّ الحاجة لسيولة لتمويل الأجور وبعض المستوردات.

وتشير المصادر إلى أن الخلاف تنامى بعد لقاءات وزيارات قام بها أخيراً سفير طهران بدمشق، حسين أكبري، الذي عينته بلاده سفيراً مفوضاً فوق العادة بسورية، مع وزراء بحكومة الأسد، والتي لم تثمر، بحسب المصادر عن «أي دفع أو تحريك للاتفاقات الموقعة أو المشاريع التي وعد بها نظام الأسد طهران» والموزعة بحسب المصادر على قطاعات الكهرباء والفوسفات والصناعة والزراعة. الأمر الذي دفع إيران لوقف توريد النفط الخام إلى سورية منذ 15 يوماً كمرحلة أولى ريثما ترد حكومة الأسد على المطالب الإيرانية وتحضر جدول لقاءات للسفير أكبري بدمشق، مع غرف الصناعة والتجارة ووزراء بحكومة الأسد، لضمان دفع تنفيذ المشاريع، وفق المصادر.

ويصف المحلل عبد الناصر الجاسم ما يجري في سورية بـ «التفاف نظام الأسد»، واصفاً تراجع توريد النفط الخام إلى مصفاتي، بانياس وحمص السوريتين، بـ«أول الغيث» إن «تمادى نظام الأسد بالهجوم على الوجود الإيراني والمماطلة بتنفيذ الاتفاقات وإطلاق المشاريع، قد يؤدي إلى صدامات «بعد تملّك إيران مفاصل حكومية وعسكرية عدة بسورية» إلى جانب ارتفاع نبرة المطالبة بالديون التي تلوّح بها طهران والبالغة نحو 50 مليار دولار.

تقنين في تزويد مركبات النقل العام وسيارات الأجرة بالبنزين

وانعكس التوتر ووقف توريد إيران النفط على السوق السورية، بحسب ما يؤكد العامل السابق بشركة محروقات دمشق، محمد تللو خلال اتصال مع «العربي الجديد» كاشفاً أن لجنة المحروقات الفرعية بدمشق، أوقفت تزويد سيارات الأجرة وباصات النقل الداخلي الخاصة بالمحروقات أمس الجمعة، وكذا باصات مبيت الموظفين يومي الجمعة والسبت، والسماح لباصات النقل الداخلي العامة فقط بالتزود بالمحروقات وخدمة المواطنين.

ويضيف تللو أن الأزمة الراهنة دفعت وزارة النفط والثروة المعدنية إلى تخفيض مخصصات المحافظات من المحروقات وتأخير إرسال رسائل البنزين المدعوم لأصحاب السيارات، الأمر الذي زاد الطلب بالسوق الهامشية «تهريب» ما أوصل سعر ليتر البنزين إلى 16 ألف ليرة سورية.

ليبيا

طباعة نقود جديدة لحل أزمة السيولة

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

يسعى مصرف ليبيا المركزي إلى طباعة النقود من العملة المحلية فئة عشرة دنانير، بقيمة خمسة مليارات دينار، وضخها في الاقتصاد خلال شهر مايو/ أيار الحالي وفقا لثلاثة مصادر من المصرف المركزي لـ«العربي الجديد».

ويأتي ذلك بالتزامن مع أزمة سيولة نقدية يواجهها القطاع المصرفي خلال الفترة الحالية، حيث يصطف المواطنون في طوابير طويلة مع ازدحام شديد أمام المصارف التجارية.

وغالبا ما تلجأ الحكومات، حينما تتعرض لتراجع في مواردها المالية، إلى طبع أموال «بنكنوت»، لتوفير السيولة اللازمة لدفع مرتبات العاملين في أجهزة الدولة وتغطية الإنفاق العام.

وقال مدير مركز أويا للدراسات الاقتصادية (غير حكومي) أحمد أبولسين في تصريحات لـ«العربي الجديد» إن المشكلة في عرض النقود الذي قفز إلى معدلات قياسية، والمطلوب تخفيضه.

وأوضح أن ضخ نقود جديدة في الاقتصاد هي مشكلة جديدة سوف يكون لها تأثيرات

أهالي صراف الي في طرابلس، 27 مارس 2016 (محمود تركية/ فرانس برس)

منها أن عرض النقود ما زال مرتفعًا وأن سحب عملة ومن ثمة ضخ نقود جديدة يعني البقاء في الأزمة ذاتها، وسط حصول ارتفاعات أخرى منها ارتفاع الأسعار وارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي.

ودعا إلى ضرورة اتخاذ سياسات رشيدة تستهدف إعادة الثقة في الجهاز المصرفي وفي ذات الوقت إعادة التوازن التدريجي لعرض النقد، وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات من بينها إلغاء وحدات نقدية من فئات سابقة من العملة بشكل تدريجي مع استخدام الكوبونات المعتمدة من المصارف في دفع فواتير الكهرباء والهاتف والوقود بما يخفف الحاجة للنقود السائلة.

وقال المحلل الاقتصادي الصديق الساعدي إنه يختلف مع قرار مصرف ليبيا المركزي، شارحاً لـ«العربي الجديد» أنه في حالة طباعة نقود جديدة وتعويض الجمهور الذي تضرر من الفئات المزورة، فإن أزمة السيولة في المصارف التجارية لن يتم حلها جذرياً.

وأشار إلى أن أزمة السيولة سوف تحدث انفراجات بسيطة ثم تعود الأزمة من جديد، وهذه هي الحال منذ عام 2011، مطالبًا بضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات أولها تعيين مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي.

وأعلن مصرف ليبيا المركزي عن سحب أوراق نقدية من فئة الخمسين دينارا من التداول بسبب وجود عملة مزورة تسببت في عدم استقرار الأسواق وزيادة الطلب على النقد الأجنبي.

تشير البيانات الرسمية إلى أن السيولة المتداولة خارج القطاع المصرفي تبلغ 43,15 مليار دينار (الدولار 4,8 دنانير) حتى نهاية الربع الرابع من العام، في حين معدلها الطبيعي لا يتعدى سبعة مليارات دينار.

قضية

تركيا تعاقب إسرائيل

قطع شامل للعلاقات التجارية حتى وقف العدوان

دخلت العلاقات التركية الإسرائيلية مرحلة جديدة مع إعلان أنقرة قطع التعامل التجاري الشامل مع الاحتلال إلى حين وقف إطلاق النار وضمان إدخال المساعدات إلى غزة. ويشير خبراء اقتصاد أتراك إلى أن هذا الإجراء لن يؤثر على تركيا بالقدر الذي سيضرب الاقتصاد الإسرائيلي

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

أعلنت وزارة التجارة التركية، ليل الخميس، قطع كل العلاقات التجارية مع إسرائيل، معلنة وقفاً تاماً للتعاملات التجارية مع الاحتلال إلى حين السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بلا قيود. وأضافت الوزارة أن قرارات قطع العلاقات الاقتصادية جاءت كمرحلة ثانية، بعد إجراءات تقييد تصدير 54 منتجاً الشهر الماضي، مؤكدة تطبيق القرارات «بشكل صارم وحاسم حتى يتم وقف إطلاق النار وتسمح إسرائيل بدخول المساعدات إلى غزة من دون انقطاع». ويجمع اقتصاديون وباحثون أتراك على أن تصعيد بلادهم وقطع علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل جاء متأخراً ولكنه يلبي مطالب الشارع التركي، وإن اختلفوا أو تباينت آراؤهم حول أثر العقوبات على تل أبيب وثنيها عن استمرار قتل أهل غزة ومنع وصول المساعدات وقبولها وقف إطلاق النار. وجاء تصعيد تركيا بعد قرارات تقييد الصادرات ضمن عقوبات المرحلة الأولى في التاسع من إبريل/ نيسان الماضي، حينما قيدت تصدير حديد الإنشاءات والفولاذ المسطح والرخام والسيراميك، إضافة إلى جميع منتجات الصلب الطويلة والمسطحة، والأنابيب الفولاذية ومقاطع وأسلاك الألمنيوم.

تصعيد متوقع

وهذا الإجراء لم يرق لمطالب الشارع، كما يقول المحلل التركي باكير أتاجان، ما دفع أنقرة برأيه إلى قطع كل العلاقات الاقتصادية واشتراط عودتها بوقف إطلاق النار في غزة وتمرير المساعدات الإنسانية دون تعقيد.

ويؤكد أتاجان، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن بلاده تأخرت بهذا القرار، مقترحاً التنسيق مع دول الإقليم لتكون المقاطعة والعقوبات أكثر فاعلية.

وحول القرارات اللاحقة المتوقعة من الجانب التركي، يضيف مدير أكاديمية الفكر العربية خاصة، فتحت أسواقها وأعادت علاقات تجارية مهمة يمكن أن تغني عن أي فاقد إسرائيلي، كما أن الاستثمارات المتوقعة من المنطقة العربية هي أهم ما تعوّل عليه الحكومة لكبح التضخم وتحسين سعر صرف الليرة.

توقعات بالتصعيد العقابي إلى غلق الأجواء أمام الاحتلال

تراجع الصادرات التركية 28% خلال الأشهر الأولى للحرب

بإسطنبول أتاجان أن تركيا وضعت شرط حل الدولتين والمساعدات ووقف إطلاق النار، وبحال تململ إسرائيل يمكن لبلاده أن تصعّد، كان تغلق الأجواء والموانئ والطرق البرية بوجه إسرائيل، كما يمكن سياسياً ودبلوماسياً أن تنشط بالمحافل والمحاكم الدولية بعد انضمامها لجنوب أفريقيا بالدعوى في محكمة العدل الدولية.

وما زال الشارع التركي يطالب بالمزيد لردع إسرائيل ومساعدة الشعب الفلسطيني، إذ لم ترق الإجراءات التركية السابقة لمستوى مطالب وطموح الشارع، بحسب عضو حزب «الشعب الجمهوري» المعارض جيواد غوك، الذي ينتقد الحكومة لاستمرار علاقاتها مع إسرائيل، معتبراً في تصريحه لـ«العربي الجديد»، أن تقييد التجارة غير كاف وأن قطع العلاقات هو مطلب شعبي ولن يؤثر على الحكومة «بل على العكس سيزيد جماهيريتها».

ويضيف غوك أن بلاده، وبعد العودة لـ«صفر مشاكل» مع دول الجوار، ومع المنطقة

الانعكاسات الاقتصادية

ويقول المحلل التركي يوسف كاتب أوغلو إن تركيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي قيدت الصادرات إلى إسرائيل، قبل أن تقدم على قطع العلاقات التجارية.

وحول الآثار الاقتصادية لقرار قطع العلاقات التجارية مع إسرائيل، سواء على الاقتصاد التركي أو الإسرائيلي، يقول المحلل التركي يوسف كاتب أوغلو لـ«العربي الجديد»، إن معاناة الاقتصاد الإسرائيلي ستزداد جراء قطع العلاقات التجارية مع تركيا، في حين لن يتأثر الاقتصاد التركي الذي لديه بدائل كثيرة، إقليمياً ودولياً، مشيراً إلى أن قطاع الصناعة والعقارات بإسرائيل، فضلاً عن أسعار السلع الغذائية، ستتضرر كثيراً بعد وقف الصادرات التركية، ولن تجد إسرائيل بدائل كما السلع والمنتجات التركية، إن على صعيد الجودة أو السعر أو سهولة الوصول. وبحسب معهد الإحصاء التركي الرسمي، بلغت قيمة التجارة مع إسرائيل العام الماضي نحو 6,8 مليارات دولار، منها 76 في المائة صادرات تركية، لكن هذه الصادرات تراجعت بنسبة 28 في المائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من الحرب. وتشكل السلع المصنعة، التي تشمل مواد البناء، العنصر الأكبر من تلك الصادرات، حيث تمثل قيمتها ثلث قيمة المواد التي شُحنت في الشهرين الأولين من العام والتي تبلغ قيمتها 714 مليون دولار. ويرى المحلل التركي طه عودة أوغلو أن قرار تركيا قطع جميع العلاقات التجارية (رسمياً) مع إسرائيل إلى حين السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بلا قيود ومن ثم تصريحات الرئيس رجب طيب أردوغان الأخيرة بأن بلاده ستواصل دعم الشعب الفلسطيني، هو تأكيد لتصاعد الخطوات التركية تجاه إسرائيل. ويضيف عودة أوغلو، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أنه يمكن تفسير القرار التركي من عدة سياقات، في مقدمتها أنه جاء بعد شهر تقريبا من خسارة الحزب الحاكم في البلديات والخشية من صعود أحزاب محافظة منافسة له.

ويضيف المحلل التركي أنه من اللافت في القرار التركي الجديد أنه تم تسريبه أولاً عبر وكالة بلومبيرغ، وتوقيت التسريب كان في وقت اجتماع رئيس حزب الشعب الجمهوري مع الرئيس أردوغان، وهذا التوقيت له أهداف ودلالات عدة على الصعيد الداخلي، لكن الأهم في القرار أنه أعاد تنفياهو إلى دائرة الضغط الداخلي في ظل استمرار المظاهرات العارمة في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

في المقابل، يجب النظر للقرار من زاوية مختلفة، فالعقوبات الاقتصادية التركية التي تعتبر تصعيدا في موقف أنقرة، لن تؤدي إلى نقطة تحول مفصلية في العلاقات بين الجانبين، لأن أنقرة لا تزال حريصة على ألا يؤدي التوتر مع تل أبيب إلى أزمة دبلوماسية على غرار أزمات العقد الماضي.

البدائل موجودة

من جهته، يقول المحلل التركي سمير صالحة إن قطع كل العلاقات التجارية يعكس المواقف السياسية المؤيدة لحقوق الفلسطينيين، بعدما استنفدت بلاده الطرق السياسية والوساطات، لكن إسرائيل موغلة بالقتل وتهدد باجتياح مدينة رفح المكتظة بالنازحين. ويضيف صالحة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الإجراءات التركية منسجمة مع نبض الشارع وتطلعات تركيا بشأن علاقاتها الخارجية، كاشفاً أن بلاده لا تتخذ قرارات كهذه قبل أن تدرس النتائج، مشيراً إلى توقع بلاده أن ينعكس قطع العلاقات مع إسرائيل سوءاً على العلاقات مع بعض الدول الأوروبية وواشنطن، بل ويمكن أن يتم تحريض مؤسسات التصنيف الائتماني لتخفيض تصنيف تركيا أو حتى وقف تدفق الاستثمارات ومحاولات ولدى تركيا بدائل، حسب رأي المحلل التركي صالحة. وكان وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس قد اتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس، بانتهاك الاتفاقات بإغلاق الموانئ أمام الواردات والصادرات الإسرائيلية.

ميناء سراي بورنو في إسطنبول، 1 نوفمبر 2023 (أوغور يلز/ الأناضول)

تاريخ من التوتر

مرت العلاقات بين تركيا وإسرائيل بأطوار متباينة، إذ إنها تأزّمت إثر الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2008، لتتدهور وتصل إلى حد القطيعة، بعد اعتراض البحرية الإسرائيلية «أسطول الحرية» في 31 مايو/ أيار 2010، وقتل الاحتلال الإسرائيلي عشرة ناشطين أتراك؛ ما دفع أنقرة وقتذاك لطرد السفير الإسرائيلي وتجميد التعاون العسكري وتبادل المعلومات المخابراتية، والغيتا تدريبات عسكرية مشتركة، من دون أن يتم التطرق للاقتصاد أو وقف التبادل التجاري بين البلدين. وبعد ملامح عودة العلاقات واستئناف التبادل الدبلوماسي عام 2016، وتصريح الرئيس أردوغان وقتها بأن «العلاقات الاقتصادية ستبدأ بالتحسن» عاد التوتر عام 2018 من جديد في العلاقات بين البلدين، بسبب الموقف التركي من العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، قبل أن تتنعش خلال العام الأخير وتتم استعادة السفراء، وتبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين ليزيد التبادل التجاري إلى 15 مليار دولار. ولكن، التوتر بالعلاقات بعد الحرب على غزة، ليتراجع حجم التبادل إلى النصف حسب وزير الاقتصاد التركي عمر بولات قبل أن تتقلص التبادلات بعد تقييد تصدير سلع تركية الشهر الماضي.